

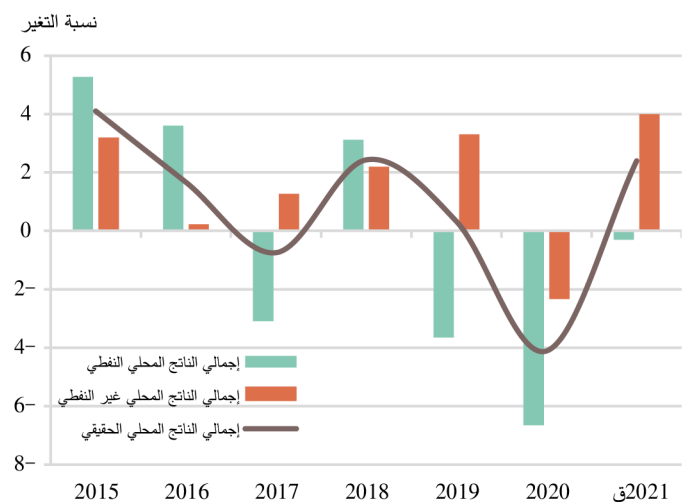
المملكة العربية السعودية

الجدول 1	2020
عدد السكان، بالمليون	34.8
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	701.6
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	20160.9
الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	100.7
العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات ¹	75.1
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) 640-1	

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(1) أحد قيمه لمؤشرات التنمية العالمية (2019).

يسير الاقتصاد السعودي في طريق التعافي في ضوء السيطرة على الجائحة وما تحقق من تقدم كبير في حملة التطعيم. وفي الأمد المتوسط، يشير تحسّن الظروف العالمية وآثارها غير المباشرة على اسواق النفط إلى تدعيم آفاق المستقبل للمركزين المالي والخارجي. وتتمثل المخاطر المحيطة بأفاق الاقتصاد في ظهور متحورات جديدة لفيروس كورونا، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وتجدد الضغوط الخافضة لأسعار النفط. ويتطلب استمرار زخم التعافي وحماية الفئات الأكثر احتياجاً إلغاء منظماً ومتروياً لما تبقى من برامج الدعم المرتبطة بالجائحة.

الشكل 1 المملكة العربية السعودية / نمو إجمالي الناتج



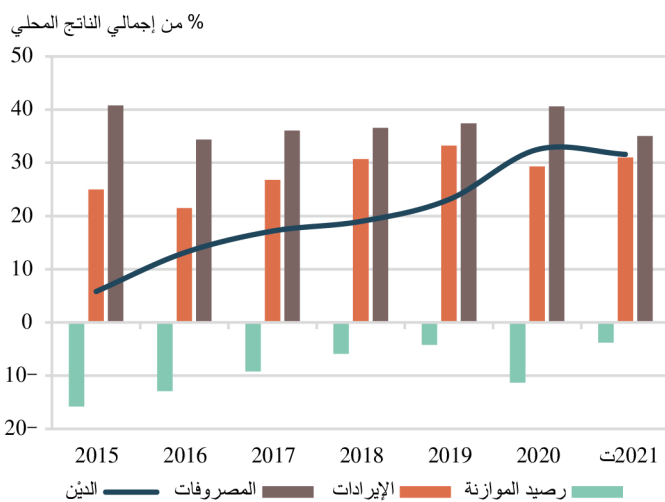
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الظروف والتحديات الرئيسية

يهيمن قطاع النفط على الاقتصاد السعودي، وتدعو رؤية 2030، وهي خطة طويلة الأجل لتنوع النشاط الاقتصادي بدأ تنفيذها في 2016، إلى إجراء إصلاحات هيكلية تستهدف تحقيق نمو قوي مستدام أكثر مراعاة للبيئة وشامل للجميع ويقوده قطاع الخدمات. وشهد الاقتصاد ركوداً حاداً في عام 2020 في أعقاب الصدمة المزدوجة لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، والتي تسببت في عجز كبير في المركزين المالي والخارجي. وقد أبرزت تأثيرات جائحة كورونا على قطاع النفط الحاجة الملحة إلى فصل مسار الاقتصاد عن قطاع النفط، ومن المرجح أيضاً أن تؤدي الجائحة إلى تغيير طبيعة نموذج الخدمات في الكثير من البلدان، وسيظل النفط مورداً ثميناً لتمويل عملية التحول والتكيف مع هذا النموذج الناشئ أو أي نموذج آخر لنمو القطاع غير النفطي للسعودية.

لا تزال هناك بعض المخاطر التي تلقي بظلالها على الأداء الاقتصادي. فقد رفعت السلطات الكثير من تدابير الصحة العامة الصارمة مع تحسن ظروف الجائحة، لكن ثمة فقرة في حالات الإصابة الجديدة بالفيروس بسبب السلالات المتحورة الجديدة للفيروس تنذر بموجة من القيود على الحركة والتنقل وتأخير التعافي. علاوة على ذلك، سيؤدي ارتفاع علاوات المخاطر العالمية، وتشديد الظروف المالية العالمية بسبب تزايد الضغوط التضخمية إلى تشديد السياسة النقدية في السعودية الأمر، الذي سيؤدي إلى خلق مزيد من العوائق في طريق التعافي. ومع تعافي أسعار النفط نتيجة لتحسّن الطلب العالمي، يزداد الحافز إلى زيادة الإنتاج لدى أعضاء منظمة أوبك والمنتجين من خارجها، الأمر الذي يلقي بمزيد من الشكوك وعدم اليقين على سوق النفط العالمية. ومن الضروري إجراء تقييم دقيق لخطوة إلغاء ما تبقى من برامج الدعم المرتبطة بالجائحة، وذلك للحد من التأثيرات السلبية على الأفراد ومنشآت الأعمال والفئات الأكثر احتياجاً، ولتخفيف الأعباء عن الموازنة

الشكل 2 المملكة العربية السعودية / عمليات الحكومة المركزية



المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

كمحرك للنمو، يضطلع صندوق الاستثمارات العامة بدور أكبر في عملية التنمية في الاقتصاد المحلي، الأمر الذي يتطلب تعزيز شفافية الصندوق ووضوح سياساته على نحو يسهل على القطاع الخاص التنبؤ به.

أحدث التطورات

تواصل السعودية التصدي بشكل مباشر لجائحة كورونا، وبشكل غير مباشر لأثار الجائحة على سوق النفط. وقد زاد المتوسط المتحرك لمدة 7 أيام لحالات الإصابة اليومية الجديدة بالفيروس منذ يناير/كانون الثاني 2021 (110 حالات) نتيجة لانتشار المتحور الجديد الأشد عدوى من فيروس كورونا حتى وصل في يوليو/تموز 2021 إلى ذروة ثانية (1400 حالة). إلا أن حالات الإصابة أخذت في التناقص منذ ذلك الحين حتى وصلت إلى 160 حالة يومياً في أوائل سبتمبر/أيلول 2021. وفي الوقت نفسه، تُحقّق حملة التطعيم تقدماً كبيراً، إذ بلغت نسبة الأفراد الذين تلقوا تطعيمات كاملة 50% من السكان. ومن ناحية أخرى، تبدل المملكة جهداً استثنائياً للتغلب على التقلّب في سوق النفط مستخدمةً هيكل أوبك والمنتجين من خارجها وتعديلات الإنتاج المدروسة بعناية التي تقوم بها حتى تسائر إمدادات المعروض النفطي التخفيف العالمي التدريجي لتدابير الاحتواء المرتبطة بالجائحة. غير أن أسعار النفط الآن وصلت إلى مستوى يُحفّز على عودة الإمدادات غير التقليدية إلى السوق. وفي ظل هذه الأوضاع، بدأت تظهر علامات على تعافي الاقتصاد خلال النصف الأول لعام 2021 بعد انكماشه بنسبة 4.1% في 2020، وسجّل معدل النمو الحقيقي على أساس ربع سنوي -0.5% و 0.6% على أساس معدل موسمياً في الربعين الأول والثاني لعام 2021 على الترتيب. واستعاد قطاع النفط بعض خسائره في الربع الثاني لعام 2021 بفضل انقضاء العمل بتخفيضات الإنتاج الطوعية البالغة مليون برميل يومياً التي استمرت من فبراير/شباط إلى أبريل/نيسان. وأفادت القطاعات غير النفطية

عن تسجيل مؤشرات تعافي أفضل مما كان متوقفاً مع تخفيف تدابير احتواء الجائحة الذي عزز الطلب المحلي، وسجل النمو على أساس معدل موسمياً 4.9% و-0.5% في الربعين الأول والثاني على الترتيب. لكن البيانات عالية التواتر تشير إلى أن إنفاق المستهلكين وقطاع الإنشاءات يفقدان زخمهما في يوليو/تموز وأغسطس/آب. كما وبلغ معدل التضخم في المتوسط 5.5% في النصف الأول لعام 2021 ومن المتوقع أن ينخفض بشدة في بقية هذا العام مع خروج آثار زيادة ضريبة القيمة المضافة العام الماضي من مقارنة الأسعار السنوية. وتقلص عجز الموازنة العامة خلال النصف الأول لعام 2021 (12 مليار ريال سعودي) بالمقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (143 مليار ريال). وساهمت زيادة إيرادات النفط وتدابير قوية لضبط المالية العامة في تحقيق وضع مواتٍ للمالية العامة. وتبين حتى الآن أن استخدام الاحتياطات والقدرة على النفاذ إلى الأسواق كافٍ لتمويل العجز، وحماية الاقتصاد من التقلب الكامل لأسعار النفط. ولا توجد معلومات منشورة عن معدلات الفقر الرسمية في السعودية، كما يصعب الاطلاع على البيانات الجزئية من المسوح الاستقصائية للأسر. ولكن في السنوات الأخيرة، حققت الحكومة تحسناً في تطوير القدرات على تحديد الأسر محدودة الدخل ومساندتها. وتظهر أحدث بيانات عن سوق العمل أن معدل البطالة في الربع الأول لعام 2021 بلغ 6.5% منخفضاً 0.9 نقطة مئوية عما كان عليه في الربع السابق (الربع الأخير لعام 2020)، لكنه يزيد 0.8 نقطة مئوية عما كان عليه قبل عام (الربع الأول لعام 2020). وبالمثل، انخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى 11.7% في الربع الأول لعام 2021 من 12.6% في الربع الأخير لعام 2020، ووصل تقريباً إلى مستواه قبل عام (11.8% في الربع الأول لعام 2020). بالإضافة إلى ذلك، زاد معدل

المشاركة الكلي في القوى العاملة إلى 61.1% في الربع الأول لعام 2021 من 58.2% في الربع الأول لعام 2020. ويزيد معدل البطالة بين النساء في الربع الأول لعام 2021 (16.1%) على نظيره بين الرجال بأكثر من أربعة أمثال (3.7%)، وعلى الرغم من ارتفاع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة لا تزال توجد فجوة كبيرة بين الجنسين.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يستمر التعافي ليبلغ معدل النمو 2.4% في 2021 و4.9% في 2022. ومن المتوقع أن يبلغ معدل نمو القطاع النفطي -0.3% في عام 2021 في أعقاب اتفاق منظمة أوبك والمنتجين من خارجها على مستويات الإنتاج حتى ديسمبر/كانون الأول 2021، وأن يسجل انتعاشاً قوياً في 2022 مع انتهاء تخفيضات الإنتاج لمنظمة أوبك والمنتجين من خارجها كما هو معلن. ومع اكتساب برنامج التطعيم مزيداً من الزخم، وإجراء مزيد من التخفيف للقيود المرتبطة بالجائحة، ستواصل القطاعات غير النفطية مسار نموها الذي يقدر بأن يصل إلى 4% في 2021 و3.3% في 2022 فيما يعزى إلى قوة الاستهلاك الخاص، والاستئناف التدريجي للسياحة الدينية، وارتفاع الإنفاق الرأسمالي المحلي المشار إليه من خلال الإستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تستهدف الوصول إلى 12 تريليون ريال خلال السنوات العشر القادمة. ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم الكلي في 2021 إلى 3.3% مع انحسار الآثار التي تغذيها ضريبة القيمة المضافة على التضخم، ولكن قد يُعَوَّض عنها ارتفاع أسعار الأغذية والنفط.

ومن المتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى 3.8% من إجمالي الناتج المحلي في 2021، وأن يواصل مساره النزولي في الأمد المتوسط، ولكن ليس بالسرعة الكافية لبلوغ هدف تحقيق التوازن في الموازنة في الأمد المتوسط الذي نص عليه برنامج تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2023. وستساعد مؤشرات على حرص السلطات على المضي قدماً في تنفيذ برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والخصخصة في بث مشاعر الثقة بشأن دور القطاع الخاص في رؤية 2030، وتخفيف احتياجات التمويل وسط تدبؤات بأن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ستبقى بشكل مريح دون المستوى المستهدف البالغ 50% في الأمد المتوسط. ومن المتوقع أن يعود الحساب الجاري الخارجي إلى تحقيق فائض خلال السنوات 2021-2023 مع تعافي أسعار الطاقة وعائدات التصدير.

الجدول 2 المملكة العربية السعودية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2023ق	2022ق	2021ت	2020	2019	2018	
2.3	4.9	2.4	4.1-	0.3	2.4	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.4	2.2	2.8	4.9-	4.4	1.9	الاستهلاك الخاص
0.5-	0.6-	0.5	2.6	0.6	6.0	الاستهلاك الحكومي
4.0	4.1	7.5	14.0-	4.9	2.9-	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
3.2	9.6	0.9	8.7-	4.5-	6.8	الصادرات، السلع والخدمات
3.1	3.0	2.7	14.6-	1.3	2.7	الواردات، السلع والخدمات
2.3	4.8	2.4	4.0-	0.3	2.6	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
0.2	0.2	0.1	0.0	1.3	0.3	الزراعة
1.6	5.4	0.2-	5.3-	2.6-	2.7	الصناعة
3.2	4.4	5.9	2.5-	4.3	2.5	الخدمات
2.0	2.0	3.3	3.4	1.2-	2.5	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
2.3	5.0	4.8	2.3-	4.7	9.0	رصيد الحساب الجاري (%) من إجمالي الناتج المحلي
1.7-	2.2-	3.8-	11.1-	4.2-	5.9-	رصيد المالية العامة (%) من إجمالي الناتج المحلي
30.7	31.3	31.6	32.5	23.1	19.0	الدين (%) من إجمالي الناتج المحلي
0.5-	1.1-	2.7-	10.1-	3.4-	5.4-	الرصيد الأولي (%) من إجمالي الناتج المحلي
1.6	4.5	1.2	0.1-	0.4	2.7-	نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
79.1	79.1	79.2	78.8	77.8	77.4	انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (%) من إجمالي

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.